

أزمة الانحيازات السياسية والعسكرية في الأزمة الليبية



قريبا من فريق جرت فرملته، وكلما نشط الحديث عن تسوية سياسية تصب في صالح محور تم التشويش عليه واستدعاء منغصات توفقه. يبدو أن طريق اللاسلم واللاحرب أصبح مريحا لمعظم القوى المتصادمة في ليبيا، وحتى الضجيج الذي يحدث بشأن تفكيك الأزمة وتحاشي المزيد من انفجاراتها بات عملية سياسية في حد ذاته تضمن عدم الحسم في المدى المنظور.

عناصر فاعلة في معسكره الفضفاض، وتجنب وضع رهانها كله في سلته وحده، بل استقطبت فحى باشاغا وزير الداخلية، وتتقاسم توزيع الأوار مع خالد المشري رئيس المجلس الرئاسي للدولة، وتقوم باللعبة ذاتها مع قيادات كتائب مسلحة، فهي لا تضمن ثبات الأوضاع، وتعتقد في إمكانية تحولها بين فينة وأخرى. أضف إلى ذلك، أنها لم تخف رغبتها في التواصل مع الدول الداعمة للفريق المناهض لها، ولم تعدم الحيل التي تبنيها لتثبيت طموحها، لإبرائها أن بحر الرمال العظيم لا يقع في منطقة محددة في ليبيا، بل تنتشر المفردات الدالة عليه في أماكن عديدة. لذلك أخذت تتفهم ضرورة عدم إهمال الصيغة المطاطة التي تمكنتها من العبور على جبال مشدودة في أكثر من اتجاه، لأنها تلمح إلى أن يكون لها وجود دائم في ليبيا.

تفسر هذه الظاهرة ارتفاع درجة الميوعة في الموقف الأميركي، فتجد واشنطن المؤيدة لتركيا وحكومة الوفاق لا تمنع في الميل مصر وفريق حفتر، تتقدم أو تتأخر المعادلة، وتتشنج أو تفتت، غير أن واشنطن تحتفظ بدفة مع القوى الرئيسية على الجانبين.

في الوقت الذي أعلنت فيه دعم مسار التسوية السياسية لم ترح المسار العسكري، وبدت كمن يقف مع الحل وضده، ومع الميليشيات وعكسها، ومع أنقرة وبعيدة عنها، وهكذا يمكن مدم المصروفة لأخرها ونجد أن معالم السيويلة العامة هي سيدة الموقف.

تقترب روسيا من هذه الصيغة أيضا، وهي تمثل المعادل الفرنسي لإيطاليا، وتتقاسم مع تركيا لعبة غاية في الخطورة للانغماس في دوامات الأزمة الليبية بوسائل مختلفة، وقد تكون موسكو أقل سفورا من أنقرة، وفي المحصلة ثمة توزيع لأدوار، ومواقف متشابهة في السخونة والبرودة، وتأييد الحل السياسي وعدم الرفض للحسم العسكري.

أنت هذه المسألة إلى وضع مطبات أمام المبادرات المطروحة، وحدث انسداد فاضح في الأزمة الليبية، يكبلها في التحرك إلى الأمام، ويمنعها من التحرك كثيرا إلى الخلف، لأن مصالح بعض الدول لا تتماشى مع التقدم أو التأخر، ففي الحالتين يمكن أن تحدث مفاجات تؤثر على الحسابات النهائية لهذه القوة أو تلك. يساعد فهم دواعي التذبذب في فك الغاز كثيرة تسببت في تكريس حالة توازن الضعف، والذي تعتقد دوائر كثيرة أنه من ضمانات السيطرة على مفاصل الأزمة، ومن العوامل التي تمكن القوى الرئيسية الفاعلة من السيطرة عليها، عندما تتوافر الإرادة والرغبة والبيئة المناسبة للتسوية. ويؤدي فقدانها إلى استمرار الغرام بلعبة المراوحة لأجل غير مسمى، وكلما بدا الحسم العسكري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

تحاول الكثير من الدول التخلي عن انحيازاتها السياسية والعسكرية تجاه أي من القوى الفاعلة في الصراعات الإقليمية، ويحرص البعض على الابتعاد عن التفاخر بذلك، ولو كانت مواقفه وتصرفاته تؤكد الميل لطرف على حساب أطراف أخرى. تسعى قوى خارجية عدة في غالبية التوترات والأزمات الحالية، إلى النأي بنفسها عن الانحياز، وإذا ضبقت ملتبسة تسوق الحجج والزرائع لعدم تحويل التهمة إلى واقع، وتتبنى تصورات وتقدم على تصرفات تتقي ذلك.

فرضت معطيات كثيرة اللجوء إلى هذه الطريقة للهروب من تبعاتها، فمعظم المشكلات الراهنة متحركة ومتغيرة، ومفتوحة على احتمالات متعددة، تتشابك فيها خيوط مختلفة، وتفقد للقوة المهيمنة التي تستطيع كسب الجولة لصالحها، أو يمكن التعويل عليها لاحقا في الحسم، لأن السيويلة والهشاشة وكثافة اللاعبين والمؤثرين تحول دون وجود طرف يملك بمفرده مفاتيح الحل والعقد.

يحتاج من يريد الحل إلى تكاتف قوى عديدة والتفاهم حول آلياتها السياسية، بينما تستطيع جبهة محدودة نسف جهود جبهات متلاحمة، ومن سمات النزاعات المنتشرة في المنطقة التي هي بحاجة إلى تسويات توفّر حلول رضائية مع قوى متنافرة. تقف الأزمة الليبية شاهدة على هذه المحدثات، حيث تحاول قوى

مهمتها بها ومنخرعة فيها عدم التشبث بمواقف قاطعة وحدية، واضطرت دول في مواقف عدة إلى تغيير وجهتها، فبعد تأييد طرف لجأت إلى تخفيف الانحياز إليه والتعامل مع الطرف المقابل بطريقة مماثلة، وبدت صعوبة النصر واحدة من الملامح التي لعبت دورا في هذه المراوحة، التي أخذت تظن على حسابات قوى إقليمية ودولية، وأخرى محلية.

وقفت إيطاليا إلى جانب رئيس التيار الإسلامي بكل ما تملك من أدوات متنوطة، إلى الدرجة التي فرضت عليها تحاشي اتخاذ موقف صارم من الجماعات الإرهابية والمنطرفة والميليشيات عموما، ثم عملت على تخفيف دعمها في العن لها، خوفا من نجاح الفريق المضاد، أو أي فريق آخر يصعد في المشهد، ما جعلها تتظاهر بأنها على مسافة واحدة من القوى المتصارعة.

على الجهة المعاكسة، فعلت باريس شيئا شبيها لما قامت به روما، وخففت من اندفاعها نحو فريق المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي، ولم تمنع في مده خطوط تواصل مع جبهتها مناوئة، في مقدمتها فريق السراج.

ولأن كل معسكر يتكون من موزاييك سياسي وعسكري، كانت عملية التنقل محسوبة، ولا تفرط تماما في الخيوط التي تبقى أصحابها فاعلين، بصرف النظر عما تحمله من تناقضات، فقد فرض الدفاع عن المصالح ليونية في لغة الخطاب السياسي، ومرونة في الدعم العسكري، بمعنى أن عددا كبيرا من القوى لم يقصر في توزيع دعم مادي وسياسي على عناصر الفريقين الرئيسيين خوفا من انتصار أحدهما. لجأت دول غربية، تقف في الظاهر ضد الإرهاب والقوى المنطرفة، إلى التواصل مع القيادات المباشرة أو عبر وكلاء محليين لهم، خوفا من التقوق في معارك لم تظهر ملامح نهائية لها، لكن توحى المقدمات بعدم استبعاد

دفعت الانتصارات التي حققتها قوى إرهابية في الغرب الليبي، بمساعدة تركيا، البعض إلى التريث في تبني مواقف صدامية مع المتشددين والمرترقة، فقد بدأ دورهم يتنامى بصورة لافتة، وقد تتعزز مكانتهم داخل الطبقة السياسية في طرابلس. لم تتوان تركيا، التي تتفاخر ليلا ونهارا بدعمها لفريق السراج، عن القيام بمواعات في علاقاتها مع

أوروبا والتعاون المتوسطي.. إرادة وشراكة

الأمير الحسن بن طلال
رئيس منتدى الفكر العربي

تدعونا مراجعة التجربة الدولية والإنسانية خلال خمسة وسبعين عاما، هي عمر منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها في مدينة سان فرانسيسكو بتاريخ 24 أكتوبر 1945 وحتى هذا العام، إلى وقفة تأمل وتقييم لهذه المسيرة وحصيلتها التاريخية، بروح عالية من الموضوعية والضمير الحر، والنظرة الكلية إلى عالم ما يزال يعاني والاحترابات والأزمات والكوارث، وفي الوقت نفسه يقف على حافة المصير إما بالتفكك ومزيد من التباعد والتنافر؛ ومن ثم الغرق في مأزقه، أو بتجاوز محنته الكبرى إلى جهد تضامني أمني، واسع النطاق والرؤية والعمل الجاد، لتحمل مسؤولية النهوض به مؤسسيا الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بالتعاون مع الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، ويتضامن الجميع في إطار هذا الجهد على أساس التكاتف في خدمة الصالح الإنساني وسلام البشرية.

تذكرني الاحتفالية المقبلة الشهر القادم بذكرى تأسيس الأمم المتحدة بمناسبة أخرى هي ذكرى إطلاق "نداء جنيف لدعم القانون الدولي الإنساني"، قبل عقدين من الزمان في مثل شهر أغسطس الماضي، وتحديدا في الثاني عشر منه عام 1999 عندما تناادت أربع عشرة شخصية من أرجاء العالم المختلفة، شرفت أن أكون بينهم، لدعوة الشعوب والأمم والحكومات إلى نبذ فكرة حتمية الحرب، والعمل بلا كلل لاجتثاث جذور مسبباتها، ومطالبة أطراف النزاعات المسلحة وجميع من هم في مواقع التأثير على مجريات تلك النزاعات باحترام المبادئ والقوانين الجوهرية الواردة في القانون الدولي الإنساني، وببذل الجهود لتجنيب المدنيين ويلات الحرب. واعتمد النداء المبادئ التي ألهت وضع اتفاقيات جنيف قبل ذلك بخمسين عاما كاساس لتعزيز العلاقات بين الجميع، ومن أجل احترام الكرامة الإنسانية في مختلف الظروف، والتعاطف مع ضحايا المعاناة ومعاملتهم وفق ذلك، وتأكيد التضامن بوصفه نهجا وقيمة وضرورة إنسانية أكثر من أي وقت مضى.

إن ما تعرضت له اتفاقيات جنيف المبرمة على إثر الحرب الكونية الثانية من انتهاكات عديدة على مدى سبعين عاما، لا يعني أنها غير صحيحة ولا جدوى منها، وكذلك الأمر في البناء على جوهر ميثاق الأمم المتحدة، وما تبنته جمعيتها العامة في مطلع ثمانينات القرن الماضي من فكرة بناء نظام إنساني عالمي جديد، وقد كان لي شرف الإسهام في بلورتها وطرحها آنذاك. غير أن العبرة تتمثل في تكامل الجهود وصديقتها في العمل على تحقيق الأهداف السامية من قبل جميع أعضاء منظمة الأمم المتحدة، وبلا استثناء؛ بل وكبيرها قبل صغيرها، وقوتها قبل ضعيفها، وغنىها قبل فقيرها، لأن البديل متغير ولا ينتج إلا تهديدا مباشرا للبشر والبيئة والحقوق المشروعة للشعوب والدول، جراء أجدات ضيقة لآليات سياسية في العالم

مربرة، إلى موجات من الهجرة واللجوء عبر المتوسط شكّلت بدورها ماسي ومعاناة شهدتها وتأثر بها الضمير العالمي، لكن الإرادة الدولية لم تتكاتف بالمستوى المطلوب لوضع حلول موضوعية ونهائية لأسباب هذه المعاناة الإنسانية، وهي في حقيقتها معاناة للمسلمين أكثر من غيرهم كون 80 في المئة من لاجئي العالم هم من أتباع الديانة الإسلامية.

إن إحياء التعاون الأوروبي المتوسطي أو بين ضفتي المتوسط وتطوير عملية برشلونة، عملية مرتبطة في الراهن بمواجهة قائمة من التحديات تبدأ بالهجرة غير الشرعية وللجوء، ولا تنتهي بالتعاون من أجل مواجهة خطر تداعيات فايروس كورونا المستجد على المستويات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لكننا نجد أن ضفاف المتوسط مقبلة على تسخين من نوع جديد، وعلى درجة عالية من الخطورة، هو في المنظور الإنساني الموضوعي غير مبرر، ونامل ألا يقع طرفا التسخين، وهما عضوان في حلف الناتو، في فخ يمثل المزيد من خسائر لا تقتصر عليهما، وإنما ستشمل جميع من حولهما. فاحترام حقوق القانون الدولي وإعمال مبادئه الشرعية الدولية في حل النزاعات، هو أحد شروط قبول عضوية الدولة في الأمم المتحدة أصلا، ومحاولة أي دولة عضو في الأمم المتحدة التحايل على الحلول السلمية واللجوء إلى فرض الحلول بالقوة، تظل محاولة بائسة لن تؤدي إلا إلى تسميم العلاقات بين الدول، ولا يمكن أن تنتهي إلى حلول دائمة.

من هنا نتساءل بعقل نقدي يستند إلى فلسفة القيم: هل اكتشاف ثروات نفطية في شرق المتوسط سيصبح نقمة على شعوب المنطقة؟ وهل يلغي الطمع حكمة العقل والضمير الإنساني والعدل وسيادة القانون؟ هل يعجز الحوار في إطار القانون الدولي وقانون البحار عن تقديم الحلول العادلة بين الدول المتجاورة؟ وهل العقل البشري بكل قدراته العلمية الخيرة التي اخترعت للبشرية ما يجعلها أكثر سعادة، سينحاز إلى قرارات تعمل بعكس ذلك من أجل علاقات قائمة على القوة، تنفي الآخر عقليا، وتؤكد الاختلاف، وتستبعد أي بحث عن المشترك والالتقاء في فضائه؛ لعل استحراق النهضة الحضارية الشاملة في هذه المنطقة من العالم يقتضي من إسرائيل أن تواجه نفسها أولا لتجيب عن سؤال بسيط لكنه أساسي، فهل تريد أن تكون جزءا من الشرق الأوسط إنسانيا وحضاريا وثقافيا واقتصاديا، إضافة إلى وجودها الجغرافي؟ من الطبيعي أن تكون الإجابة الحقيقية عن هذا السؤال مثبتة من إرادة صنع السلام، واحترام الشرعية الدولية، والرغبة الدولية، عدنا إلى نقطة الصفر

وإيجابية المشهد، وكان ثلاثة عقود من المد والجزر منذ مؤتمر مدريد وما تم توقيع من اتفاقيات السلام، لم تكن كافية لبناء تلك القناعة عمليا. وفيما انتهت في الشمال معاناة الإنسان في حرب البلقان، فإننا نجد الواقع المتوسطي الجديد يتجاوز ما عانته بعض دول شرق المتوسط من احترابات وصراعات

والحديث عن تقييم واقع الحال الدولي يقودنا إلى النظر بخشية وحذر نحو ما يجري في هذا الجزء من العالم الذي تعارفنا على تسميته باليورومتوسطي، والذي طالما كانت الأفكار والآليات المطروحة للتعاون بين أطرافه في الشمال والجنوب قادرة على أن تحقق في المحصلة النهائية إنجازات تعود بالخير على هذه الأطراف بمجمليها، فتجلب من منطقة البحر المتوسط نموذجا في التعاون الإنساني والسلام المتكافئ، بعد أن عانى شرق المتوسط طويلا من حروب إقليمية بسبب انتفاء الإيمان بالعدل والسلام لدى بعض الأطراف.

لكن بعد أن كان الأمل معقودا على القناعة بإقامة السلام العادل والشامل الذي يعيد للقسطنطينيين حقوقهم المعترف بها وفق الشرعية الدولية، عدنا إلى نقطة الصفر وضبابية المشهد، وكان ثلاثة عقود من المد والجزر منذ مؤتمر مدريد وما تم توقيع من اتفاقيات السلام، لم تكن كافية لبناء تلك القناعة عمليا. وفيما انتهت في الشمال معاناة الإنسان في حرب البلقان، فإننا نجد الواقع المتوسطي الجديد يتجاوز ما عانته بعض دول شرق المتوسط من احترابات وصراعات



العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk